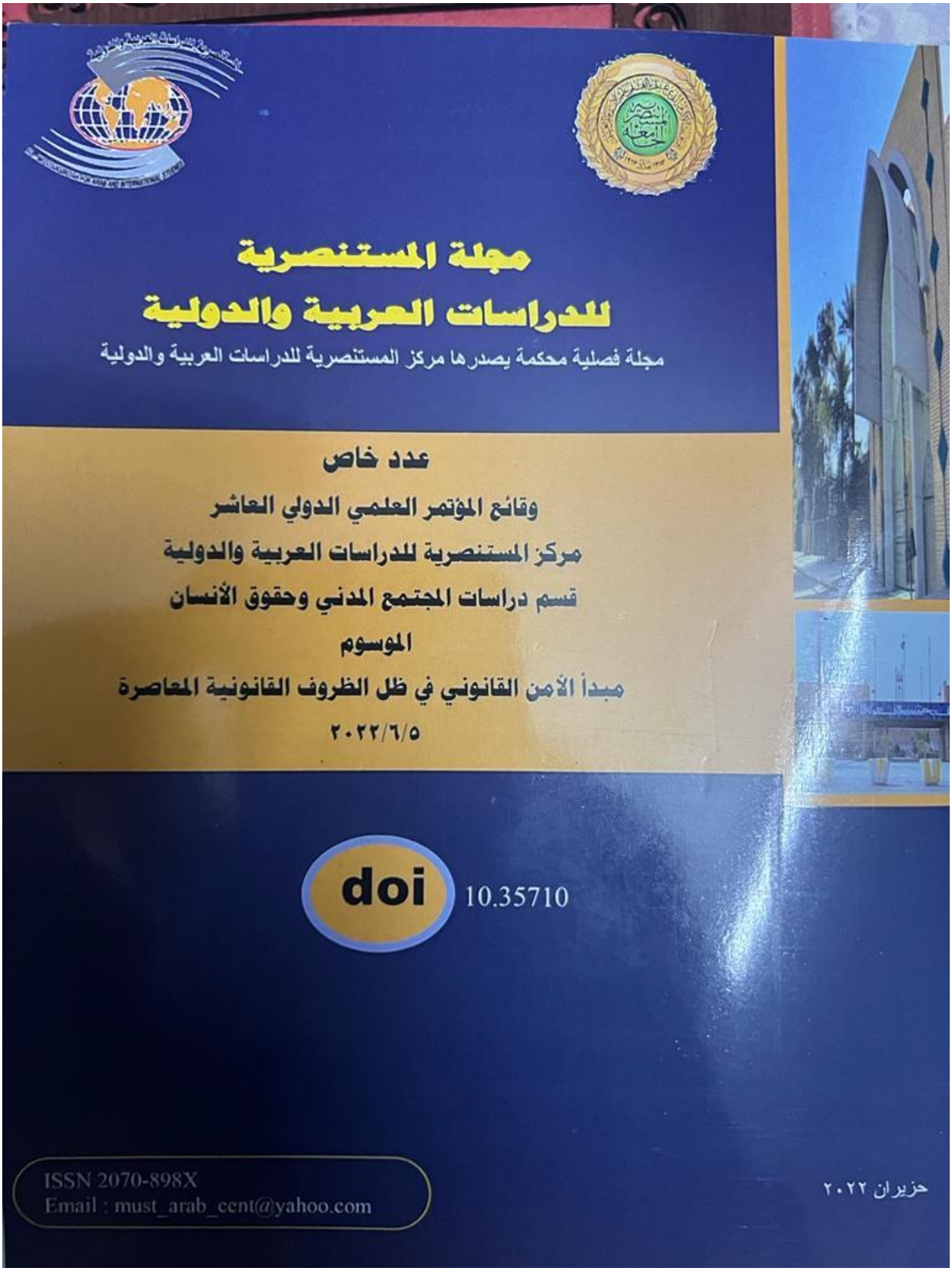

مجلة المستنصرية
للدراسات العربية والدولية

مجلة فصلية محكمة يصدرها مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

عدد خاص

وقائع المؤتمر العلمي الدولي العاشر

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

قسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الأنسان

الموسوم

مبدأ الأمن القانوني في ظل الظروف القانونية المعاصرة

٢٠٢٢/٦/٥

doi 10.35710

ISSN 2070-898X
Email : must_arab_cent@yahoo.com

حزيران ٢٠٢٢

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الامن القانوني وضمان حقوق المتعاقد مع الادارة

ا.م.د. سجى محمد الفاضلي
استاذ القانون الاداري المساعد
كلية الحقوق / جامعة النهرين

الملخص :

يعد الامن القانوني من اهم شروط ومقومات النجاح في مختلف الميادين والمجالات في دولة القانون، التي لا يقتصر دورها على الحماية ضد الفوضى والتعسف فحسب وانما تتكفل دولة القانون ببناء نظام قانوني منسجم داخل الدولة.

فمبدأ الامن القانوني يعني ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق الثبات للعلاقات القانونية والاستقرار للمراكز القانونية المتشعبة بهدف اشاعة كل من الامن والطمأنينة بين كافة اطراف العلاقة القانونية، ومن العلاقات القانونية هي علاقة الادارة مع المتعاقد معها، فبدون هذا الجو من الامن والطمأنينة للاستقرار القانوني والمراكز في العقد الاداري، لا يمكن ان يقدم احد للتعاقد مع الادارة او السلطات الادارية العامة في الدولة، لاسيما مع ما تتمتع به الاخيرة من امتيازات وسلطات الادارة العامة.

Abstract:

Legal security is one of the most important conditions and ingredients for success in various fields and fields in the state of law, whose role is not limited to protection against chaos and abuse only, but the state of law ensures the building of a harmonious legal system within the state.

The principle of legal security means the necessity of the public authorities' commitment to achieving stability for legal relations and stability of the manifold legal centers in order to spread both security and tranquility among all parties to the legal relationship, and among the legal relations is the relationship of the administration with the contractor, without this atmosphere of security and reassurance for legal stability and positions in the administrative contract. No one can come forward to contract with the administration or the general

الامن القانوني وضمان حقوق المتعاقد مع الادارة

د. سجى محمد الفاضلي

استاذ القانون الاداري المساعد

كلية الحقوق / جامعة النهرين

الملخص

يعد الامن القانوني من اهم شروط ومقومات النجاح في مختلف الميادين والمجالات في دولة القانون، التي لا يقتصر دورها على الحماية ضد الفوضى والتعسف فحسب وانما تتكفل دولة القانون ببناء نظام قانوني منسجم داخل الدولة.

فمبدأ الامن القانوني يعني ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق الثبات للعلاقات القانونية والاستقرار للمراكز القانونية المتشعبة بهدف اشاعة كل من الامن والطمأنينة بين كافة اطراف العلاقة القانونية، ومن العلاقات القانونية هي علاقة الادارة مع المتعاقد معها، فبدون هذا الجو من الامن والطمأنينة للاستقرار القانوني والمراكز في العقد الاداري، لا يمكن ان يقدم احد للتعاقد مع الادارة او السلطات الادارية العامة في الدولة، لاسيما مع ما تتمتع به الاخيرة من امتيازات وسلطات الادارة العامة.

Abstract

Legal security is one of the most important conditions and ingredients for success in various fields and fields in the state of law, whose role is not limited to protection against chaos and abuse only, but the state of law ensures the building of a harmonious legal system within the state.

The principle of legal security means the necessity of the public authorities' commitment to achieving stability for legal relations and stability of the manifold legal centers in order to spread both security and tranquility among all parties to the legal relationship, and among the legal relations is the relationship of the administration with the contractor, without this atmosphere of security and reassurance for legal stability and positions in the administrative contract. No one can come forward to contract with the administration or the general administrative authorities in the state, especially with the latter's privileges and powers of the public administration.